

تحقيق

العمران مغشوش. المباني طارئة. عرمون ليست مدينة. عرمون كانت - في الأساس - معقلاً للحيوانات الضارية. هب عمرانها فجأة، وقض الإسمنت غاباتها «بلمح البصر». الأهالي خائفون من أمرين: هشاشة العمران الطارئ، والفرز الديموغرافي الحاد

دوحة عرمون

أدغال إسمنتية فوق بقايا النهر

أحمد محسن

هناك في أحشاء «منطقة الواوية» كانوا يرمون جثث المغدورين في بدايات القتال الأهلي. كانت عرمون مكاناً على صورة ما يكونه المكان بين الجبل والمدينة عادة: «واوية». انتهت الحرب وفقدت الأجرح خصوصيتها. تراجعت الأشجار لصالح الإسمنت، ونام الموتى بسلام في الأدغال الباطونية الجديدة. ثمة حقائق أساسية في «دوحة عرمون». أولاً أن لا «دوحة» فيها كما يوحي اسمها. في اللغة، الدوحة هي الشجرة العظيمة ذات الفروع المفرعة. تكفي جولة في المنطقة، لاكتشاف انقراض مثل هذه الأشجار، التي كانت، على الأرجح، سبباً للتسمية. يعزز تلك الفرضية الاسم العقاري للمنطقة: «دوحة الشويفات». المهم أن ثمة إجماعاً على وجود دوحة فيها، لكنها ضائعة بين بلديتين.

في ثمانينيات القرن الفائت كان هناك ثمانية قصور فقط. قصور غالبيتها لأثرياء بيرونيين، هربوا، خلال فترات متعاقبة بعد الاستقلال، من حرارة المدينة إلى المنطقة الغاية، كما يتذكر نجل ساكني أحد القصور. لكن الحرارة استعرت، تزامناً مع اشتداد الحرب. هكذا تفتحت العين على عرمون وبدأ الغزو. قبل الغزو، كان هناك قاطن مميز وحيد في المنطقة، هو المفتي حسن خالد. وقد استقبل منزله اجتماعاً شهيراً، في 25 كانون الثاني 1976. حدث ذلك بعد اقتحام الميليشيات المسيحية المتطرفة مخيم الضبية، وتهجير أهالي منطقة الكرنطينا والمسلك والدامور والجية. آنذاك استقال الرئيس رشيد

أربع طبقات وهرب



نظراً للتداخل الواضح بين «الدوحتين» في عرمون والشويفات، فإن ما يسمى عرفاً بعرمون قد يخضع رسمياً لبلدية الشويفات، علماً أن هذه المساحات لا يستهان بها، وقد تضم مجمعات سكانية ضخمة تضم آلاف السكان. وعلى عكس الشائع، لفت مواطنون كثر إلى أن بلدية الشويفات تهتم بأراض «لا أصوات انتخابية فيها»، مقدّرين الأمر، لكنهم، في الوقت عينه سألوا عن المشكلة الأم: الردم. يؤكد رئيس بلدية الشويفات، ملحم السوقي، في حديث مع «الأخبار» أن «قراراً بلدياً اتخذ منذ الأيام الأولى لانتخاب المجلس الجديد بإيقاف كل عمليّات الردم في الدوحة». وفي موضوع المباني، يلفت إلى أن البلدية شكلت لجنة خبراء، تفحص المباني، وقد تأكدت من

مبنيين في خلدة حتى الآن، أحدهما «قادر على العيش 50 عاماً» وآخر ينتظر تقرير المهندسين، مشجعاً الأهالي التابعة مبانيتهم للشويفات عقارياً، بتقديم شكوى إلى البلدية «فور شعورهم بالحاجة إلى ذلك». وفي سياق منفصل، يؤكد السوقي أن البلدية تتقيد بشروط «التنظيم المدني» لجهة تحديد عدد طوابق المباني في المنطقة بأربعة ومرأب.

موسى الصدر، والوفد السوري المؤلف من نائب الرئيس السوري الأسبق، عبد الحليم خدام واللواء ناجي جميل واللواء حكمت الشهابي، وأعلنوا رفض استقالة كرامي. لا شيء يوجي أن المنطقة كان متنازعا عليها أثناء الحرب، فكل شيء حدث بعد الحرب

كرامي، لكن رفض استقالته أبقى الحكومة على حالها، ريثما تتغير الظروف. قرار الرفض جاء في اجتماع عرمون من منزل خالد تحديداً، الذي كان مرتبطاً بالمنطقة وقتذاك. في ذلك المنزل - المنطقة، اجتمع رشيد كرامي، صائب سلام، عبد الله اليافي، السيد

بلدية طرابلس: هدنة مؤقتة على واقع أزمة مفتوحة

عبد الكافي الصمد

على عكس الواقع المازوم الذي انتهى إليه الأسبوع الماضي في بلدية طرابلس، لجهة تطير جلستين متتاليتين بسبب الخلافات بين رئيس البلدية نادر غزال ومجموعة الـ 14 عضواً المعارضين له، افتتح الأسبوع الجاري على وقع هدنة بين الطرفين أسهمت في انعقاد جلسة للمجلس البلدي هي الأولى له منذ شهرين.

استغرقت الجلسة نحو ست ساعات متواصلة، امتدت من الخامسة والنصف مساءً حتى الحادية عشرة والنصف قبل منتصف ليل الإثنين الفائت، ما دلّ على أنها كانت حافلة، بعد سلسلة أزمات عطلت المجلس البلدي ووصلت به إلى حدّ الشلل، مع ما رافقها من تراشق إعلامي وتبادل اتهامات بين الطرفين. أجواء الشحن والتوتر في المجلس البلدي كانت حاضرة، خصوصاً بعدما تسبّب غياب مجموعة الـ 14 في تطير الجلسة الاستثنائية التي دعا إليها غزال السبت الماضي، من أجل طي صفحة إشكال عضو البلدية محمد شمسين مع بعض الأعضاء، ما دفعه إلى رفع الجلسة الثانية التي كانت مقررة بعدها



تمت الموافقة على
34 بنداً من البنود الـ 41
المدرجة



بساعات، احتجاجاً، الأمر الذي استتبع تبادل اتهامات بين الطرفين حمل كل منهما الآخر مسؤولية ما حصل. فمجموعة الـ 14 استنكرت النهج الذي يتبعه غزال في «تعطيل المرفق البلدي العام»، ما دفع الأخير إلى إنكار ذلك واعتبار الاتهام «عاريًا عن الصحة ويلزمه الكثير من الدقة». وأنه «مع مجموعة من الأعضاء لا يوفرون جهداً على مدار أيام الأسبوع في متابعة أمور المواطنين وتطوير العمل البلدي»، متهماً «من يدعي الأكثرية بتعطيل العمل عبر عدم تأمين النصاب في الجلسات». وصول الأمور إلى هذا الحد، دفع بغزال إلى الدعوة إلى عقد جلسة

استثنائية بمن حضر بعد مرور 24 ساعة، وهي تعدّ قانونية ويكفي حضور ثلث الأعضاء + 1 فيها، حتى يكون النصاب مؤمناً، ما دفع مجموعة الـ 14 إلى الحضور حتى لا تمرّر بنود يعارضونها في غيابهم. وسط هذه الأجواء من الترقب عقدت الجلسة، التي لفت أعضاء مقرّبين من غزال إلى أنها «كانت هادئة عموماً وتعدّ أفضل من سابقتها. فهي بدأت باعتذار قدّمه عضو البلدية محمد شمسين إلى زملائه، في خطوة اعتبرت إقفاً لملفه، في موازاة دعوة غزال كل الأعضاء إلى فتح صفحة جديدة بينهم لإنجاح البلدية».

وأوضح الأعضاء لـ «الأخبار» أنه «تمت الموافقة على 34 بنداً من البنود الـ 41 المدرجة على جدول الأعمال، وأغلبها تتعلق بتأمين مخصصات لورش الصيانة والتوصيلات في البلدية، من أجل سدّ الحفر في شوارع طرابلس، خصوصاً الفرعية منها، فضلاً عن بنود إدارية أخرى». لكن ما إن وصل النقاش إلى البند 35 المتعلق بتجديد عقود المتعاقدين والمستشارين في البلدية، حتى دبّ الخلاف بين غزال ومجموعة الـ 14، التي وضعت حسب مقرّبين من

وفقاً لزهرة حمود، التي سكنت المنطقة في 1993، فإن تلك كانت حقبة الاستيطان في الدوحة. جذبها عاملان رئيسان. بالدرجة الأولى لم تكن الغاية قد تحولت إلى «غيتو» بعد. كانت منطقة متاحة للجميع، إذ نجت بفعل التقسيم الجغرافي من الفرز

الطائفي، الذي لم تضع «الجمهورية الثانية» حداً له. وبالدرجة الثانية «كان المشهد ساحراً». كان ثمة نهر يمتد بين الدوحتين، في بشامون وعرمون، ويفيض شتاءً، خارقاً الوديان التي نمت فوقها المباني الهشة. لا يمكن إصلاح هذه المباني اليوم، التي بنيت

خائف الأهالي من احتمال انهيار مبانيهم على الرغم من التطمينات (مروان طحطح)

على
فكرة

تستند مجموعة الـ 14 في رفضها إعطاء مخصصات مالية إلى رئيس بلدية طرابلس نادر غزال، لكونه لا يزال مسلحاً موظفاً في ملاك الجامعة اللبنانية، إلى القانون رقم 130 الصادر في 24 آب 2010، تعديل المادة 22 من القانون 665 تاريخ 29 / 12 / 1997، المتعلق بتعديلات على بعض النصوص في قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وقانون البلديات وقانون المخاتير، الذي يمنع على موظف في الملاك العام قبض مخصصات مالية من جهة رسمية إلى جانب راتبه.

غزال «شروطاً مسبقة على تحديد هذه العقود قبل إقرارها والموافقة عليها، الأمر الذي رفضه غزال واعتبره مساً بصلاحياته، ما دفعه إلى رفع الجلسة بعدما أخذ النقاش منحى حاداً». من جهتها، تروي مجموعة الـ 14 ما حصل في الجلسة من زاوية أخرى، إذ كشف أعضاء فيها لـ «الأخبار» أنها بدأت بطرح «موضوع المخصصات المالية التي يقبضها غزال، وأنه لا يحق له قانوناً قبضها لأنه لا يزال موظفاً في ملاك الجامعة اللبنانية، ما أحدث صدمة في الجلسة وأثار استياء غزال». وبعد ساعة من النقاش حول الموضوع جرى التوافق حسب أعضاء المجموعة على «إحالة الأمر إلى السلطات الرقابية المعنية (وزير الداخلية والمحافظ) من أجل البتّ به، واتخاذ الإجراءات اللازمة».

وأكد الأعضاء أنهم حضروا «لتسهيل شؤون المواطنين، فنحن لسنا معارضة سلبية، بل نمارس حقنا في إصلاح الخلل وضبط الأداء الإداري والمالي بلا كيدية، و متمسكون بصلاحياتنا التي حملنا إياها أهلنا في المدينة، الذين نعتبر أنفسنا مسؤولين تجاههم قبل أي طرف آخر».